

27 April 2007
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

ورقة عمل مقدمة من اليابان

أولا - نظرة عامة

- ١ - تعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حجر الأساس في نظام منع الانتشار النووي، وأساسا لتعزيز نزع السلاح النووي، وقد أسهمت إلى حد بعيد في المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما منذ دخولها حيز النفاذ عام ١٩٧٠.
- ٢ - بيد أن نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يواجه العديد من التحديات الصعبة والمتزايدة منذ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥. وكان من المخيب للآمال إلى حد بعيد أن يخفق مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ في التوصل إلى اتفاق جوهري. ومن المؤسف أيضا أن جميع الإشارات إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي قد حذفت من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٦ واجهنا مجموعة من المسائل الباعثة على القلق الشديد: التجربة النووية التي أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجرائها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر؛ ومواصلة إيران الاضطلاع بالأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم وتوسيع نطاق هذه الأنشطة؛ والتهديد الذي يشكله الإرهاب النووي؛ والشبكات السرية للانتشار النووي وغير ذلك من التهديدات الجديدة التي لا تزال تقتضي مزيداً من الاهتمام.
- ٣ - ومن جانب آخر، هناك بعض العناصر الإيجابية. ذلك أن أحدا لم يفكر في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ أهمية معاهدة عدم الانتشار. وهو ما يدل على أنها تظل حجر الأساس للنظام الدولي لتزع السلاح النووي ولمنع الانتشار النووي. وقرار اليابان المتعلق بتزع الأسلحة النووية المعنون "تحدد



التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“ الذي يؤكد الدور الهام لمعاهدة عدم الانتشار قد اتخذ مرة أخرى بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦. ويعرب قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إضافة إلى القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٧) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) المتعلقين بإيران عن إرادة المجتمع الدولي الصلبة في دعم نظام معاهدة عدم الانتشار. وتأمل اليابان أن تقود هذه الجهود المجتمع الدولي إلى النجاح في العملية المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

٤ - وتوخياً لتحقيق مساهمات ملموسة في عملية التحضير لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ رشحت اليابان السفير يوكيا أمانو لرئاسة الدورة الأولى للجنة التحضيرية وتعتقد اليابان أن رئاسته ستسهم في إنجاح هذه الدورة.

٥ - وإضافة إلى ذلك، استضافت اليابان الحلقة الدراسية المعنية بمعاهدة عدم الانتشار والمعنونة ”معاهدة عدم الانتشار تحت التجربة: ما الطريقة التي ينبغي أن تتصدى بها للتحديات المتمثلة في الحفاظ على نظام المعاهدة وتعزيزه؟“ التي عقدت يومي ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في فيينا لإتاحة الفرصة لتمهيد الطريق في الوقت المناسب لإنجاح استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

٦ - واليابان، باعتبارها الدولة الوحيدة التي عانت من القصف الذري، لا تزال تطبق ”المبادئ الثلاثة لعدم حيازة الأسلحة النووية“ الخاصة بها، وهي ”عدم امتلاك الأسلحة النووية، وعدم إنتاجها، وعدم السماح بإدخالها إلى اليابان“. وبحالس الوزراء المتعاقبة في اليابان، ومن بينها مجلس الوزراء الحالي، أوضحت بشكل متكرر ”المبادئ الثلاثة لعدم حيازة الأسلحة النووية“ ولم يحدث أي تغيير في موقف حكومة اليابان بالنسبة لاستمرارها في تأييد هذه المبادئ.

٧ - وقد أبرمت اليابان، منذ انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الاتفاق والبروتوكول الإضافي للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصين بها، وذلك سعياً منها لضمان شفافية أنشطتها النووية ذات الصلة. كما أصدرت اليابان عام ١٩٥٥ ”القانون الأساسي للطاقة الذرية“ الذي ينص على أن يكون استخدام الطاقة الذرية لليابان قاصراً بدقة على الأغراض السلمية.

ثانياً - نزع السلاح النووي

٨ - تهدف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تحقيق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي معاً. ومن أهم الإنجازات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين أن أغلبية ساحقة

من البلدان قررت نبذ امتلاك الأسلحة النووية. وعلى الدول الحائزة لأسلحة نووية أخذ هذا الإنجاز بجديّة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن القرار الذي أُتخذ عام ١٩٩٥ بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى كان جزءاً لا يتجزأ من مجموعة "مبادئ وأهداف" تشمل تشجيع نزع السلاح النووي. والدول الحائزة لأسلحة نووية مدعوة للاستجابة إلى هذا التصميم الحاسم من جانب الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وذلك من خلال قيامها بتحقيق تقدم ملموس نحو نزع السلاح النووي.

٩ - ويتعين على المجتمع الدولي العمل على أن يصبح العالم في أقرب وقت ممكن عالمًا سلميًّا ومأمونًا وخاليًّا من الأسلحة النووية. ومن الضروري أن تعمل الدول الحائزة لأسلحة نووية على تعزيز تدابير نزع السلاح وعلى مواصلة اتخاذ هذه التدابير. واليابان تدعو، في هذا الصدد، جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى اتخاذ المزيد من الخطوات نحو تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إجراء تخفيضات أوسع نطاقاً في جميع أنواع الأسلحة النووية، مع مزيد من الشفافية وعلى نحو لا يمكن الرجوع فيه، وإلى العمل أيضاً على زيادة خفض وضع الاستعداد العملي لما لديها من منظومات الأسلحة النووية بما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار والأمن الدوليين. وتؤكد اليابان من جديد أيضاً، بهذه المناسبة، ضرورة الحد من دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية، وذلك لتقليل احتمالات استخدام هذه الأسلحة في أي وقت إلى الحد الأدنى وتسهيل عملية إزالتها بالكامل. واليابان، باعتبارها الأمة الوحيدة التي عانت من القصف النووي، حثت بشدة على عدم تكرار الدمار النووي في أي وقت من الأوقات. واليابان على يقين بأنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتفادي مثل هذا الأمر. ويجب أن تكون عتبة استخدام الأسلحة النووية عند أعلى مستوى ممكن. ومن هذه الناحية تعتقد اليابان أنه ينبغي أن يكون المجتمع الدولي على علم كامل ووعي دائم بالآثار البشعة التي تدوم لفترات طويلة لاستخدام الأسلحة النووية.

١٠ - ومن الضروري بالنسبة للدول الأطراف، وخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية، أن تعمل بإخلاص على تحقيق تقدم في تنفيذ تدابير نزع السلاح النووي، التي أُنقِص عليها في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وذلك في العملية التي تهدف إلى التخلص من تلك الأسلحة. وفي عام ٢٠٠٥، الذي يصادف الذكرى السنوية الستين لإلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي، جددت اليابان مطلبها في قرارها المتعلق بترع السلاح المعنون "تجديد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" والذي تقدمه منذ ذلك الحين في كل دورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذه القرارات تحدّد خطوات معينة في اتجاه الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، استناداً إلى نتيجة مؤتمر الأطراف لاستعراض

المعاهدة عام ٢٠٠٠، كما أنها تدعو المجتمع الدولي إلى ضرورة العمل على إحراز تقدم في نزع السلاح النووي.

ألف - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

١١ - تُعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية علامة تاريخية في تشجيع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وذلك من حيث أنها تقيد انتشار الأسلحة النووية وتحسين نوعيتها. وتمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحدى الدعامات الرئيسية لنظام معاهدة عدم الانتشار وإجراء عمليا ومحددا في اتجاه إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. والجهود التي بُذلت من أجل تحقيق انضمام جميع الدول إلى المعاهدة أدت إلى توقيع ١٧٧ دولة على المعاهدة وتصديق ١٣٨ دولة عليها في فترة ١٠ سنوات انقضت منذ اعتمادها في عام ١٩٩٦. غير أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ، وهو ما يؤثر سلبا على مستقبل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين كما أنه قد ينال من مصداقية معاهدة عدم الانتشار.

١٢ - وتعتبر اليابان أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر له أهمية وإلحاحية بالغة، وعملت بدأب من أجل تحقيق هذا الهدف، وما انفكت اليابان تدعو بنشاط، في المناسبات الثنائية وفي المحافل المتعددة الأطراف، جميع الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة ولم تصدق عليها، وخاصة الدول التي يعتبر تصديقها على المعاهدة مطلوبا لدخول المعاهدة حيز النفاذ، إلى أن توقع، وتصدق على المعاهدة في أقرب فرصة ممكنة. وقرار الأمم المتحدة المذكور أعلاه الذي قدمته اليابان، والذي يبرز أهمية بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر، اتخذ مرة أخرى بتأييد ساحق في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦.

١٣ - واشتركت اليابان مع أستراليا وفنلندا وكندا وهولندا في استضافة الاجتماع الوزاري لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد شدّد البيان الوزاري المشترك الذي صدر بهذه المناسبة على أن إحراز تقدم في دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر من شأنه أن يسهم أيضا في أن تحقق عملية التحضير لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ نتيجة إيجابية.

١٤ - واستجابة للإعلان الختامي للمؤتمر الرابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠٥، حثت البلدان التي لم توقع بعد على المعاهدة، أو تصدق عليها، وخاصة الـ ١٠ دول التي يعتبر تصديقها على المعاهدة شرطا لدخولها حيز النفاذ، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وفي إطار الجهود الرامية إلى تشجيع تصديق

الدول المسماة دول المرفق الثاني، في وقت مبكر في شباط/فبراير ٢٠٠٧ دعت اليابان وفداً من كولومبيا، التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، برئاسة رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الكولومبي إلى زيارة مرافق نظام الرصد الدولي وتبادل وجهات النظر مع الأطراف ذات الصلة في اليابان.

١٥ - ومن المهم أيضاً أن يستمر بذل الجهود كي تضع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نظاماً للتحقق من حظر التجارب النووية بحيث يشمل ذلك نظام الرصد الدولي. وقد برهنت التجربة النووية التي أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجرائها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ على فعالية نظام الرصد الدولي. وكجزء من عملية وضع نظام الرصد الدولي حقق إنشاء مرافق الرصد المحلية في اليابان تقدماً منتظماً تحت إشراف نظام التشغيل الوطني لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أسهمت اليابان أيضاً في اعتماد مبادئ وقواعد تشغيلية بشأن تقديم اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بيانات إلى نظم الإنذار بتولد أمواج التسونامي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

١٦ - وتدين اليابان التجربة النووية التي أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجرائها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وتعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يتعين على البلدان جميعهما ريثما يبدأ دخول المعاهدة حيز النفاذ الالتزام بالوقف الاختياري الحالي المفروض على التفجيرات التحريية للأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى. وتجدد الإشارة أيضاً من جديد إلى أن مجلس الأمن قد دعا جميع البلدان في الفقرة ٣ من قراره ١١٧٢ (١٩٩٨) إلى عدم إجراء أي تفجير تحريي لأسلحة نووية أو أية تفجيرات نووية أخرى، وفقاً لأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتحت اليابان بشدة، مرة أخرى، جميع الدول على عدم إجراء أية تفجيرات لاختبار الأسلحة النووية.

باء - معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

١٧ - مما يؤسف له حقاً أن مؤتمر نزع السلاح لم يبدأ حتى الآن المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويجب البدء في هذه المفاوضات دون تأخير. وينبغي لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، وللأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خلاف الدول، أن تواصل، أو تعلن، فرض الوقف الاختياري لإنتاج مواد انشطارية لأية أسلحة نووية وذلك إلى حين بدء نفاذ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي إجراء هام لتشجيع عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وسيكون إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة أساسية على طريق الإزالة

الكاملة للترسانات النووية، كما أنه سيُسهم في منع الانتشار النووي من خلال فرض حظر عالمي على إنتاج مواد انشطارية لأسلحة نووية وفي تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة هذه المواد من خلال نظام التحقق الذي وضعته المعاهدة.

١٨ - وكإسهام محدّد في بدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، قدمت اليابان إلى مؤتمر نزع السلاح، في أيار/مايو ٢٠٠٦ ورقة عمل تتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تهدف إلى تعميق المناقشات المتعلقة بالمسائل الموضوعية ذات الصلة بالمعاهدة وتسهيل بدء المفاوضات المتعلقة بها في وقت مبكر.

١٩ - وتبذل اليابان أقصى جهودها لإزالة الجمود الحالي في الموقف بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح وبالتالي بدء المفاوضات، في وقت مبكر، بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد ضاعفت اليابان مساعيها من خلال إيفاد ممثلين رفيعي المستوى إلى مؤتمر نزع السلاح في مناسبات عدة. وخلال دورة عام ٢٠٠٦، ألقى كل من أكيكو ياماناكا، نائب وزير خارجية اليابان في ذلك الوقت ويوهي كونو، رئيس مجلس النواب كلمة شددت فيها على ضرورة، وإلحاحية، بدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ ألقى أيضاً مازايوشي همادا، نائب وزير الخارجية بياناً في مؤتمر نزع السلاح حث فيه الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على بدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في الجزء الثاني من الدورة الحالية على أساس النتائج الإيجابية التي تحرز في جزئها الأول. وفي هذا السياق تدعم اليابان الاقتراح الذي قدمه الرؤساء الستة في ٢٣ آذار/مارس المتعلق بتعيين المنسقين الأربعة. وترى اليابان في هذا الاقتراح حلاً وسطاً واقعياً ومصاعاً بعناية من شأنه أن يقود مؤتمر نزع السلاح إلى الشروع من جديد في الأعمال الموضوعية بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

جيم - تخفيض الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية

٢٠ - ترحب اليابان بالتقدم الذي أحرزته الدول الحائزة لأسلحة نووية في تخفيض هذه الأسلحة، بما في ذلك تخفيض القوات النووية، طبقاً لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة موسكو).

٢١ - وتقدر اليابان إلى حد بعيد معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها التي صدّقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وذلك لتضمنها، بشكل ملزم قانوناً، تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية الذي أعلنت عنه بالفعل كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على التوالي. وتشجع اليابان الدولتين على تنفيذ هذه المعاهدة تنفيذاً كاملاً وعلى إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية تتجاوز تلك المنصوص عليها في المعاهدة.

وفي هذا السياق فإن اليابان ستتابع عن كثب المشاورات بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن المعاهدة الأولى لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والتي ستنتهي مدة صلاحيتها عام ٢٠٠٩. وتشجّع اليابان الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على إجراء تخفيضات إضافية في ترساناتها النووية، سواء من جانب واحد أو من خلال المفاوضات، دون انتظار تنفيذ تخفيضات من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وفي هذا الصدد تعرب اليابان عن ارتياحها لقرار المملكة المتحدة بإجراء تخفيضات إضافية في أسلحتها النووية، وتشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تتخذ مثل هذه التدابير حتى الآن على البدء فوراً في تخفيض ترساناتها النووية.

دال - الأسلحة النووية غير الاستراتيجية

٢٢ - يجب على جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية غير استراتيجية اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيض هذه الأسلحة، مع المحافظة على الشفافية وفقاً للوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. إن تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية يتسم بأهمية بالغة للأمن الإقليمي والدولي، وكذلك لعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب. إضافة إلى هذا فإن اليابان تشجّع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على تنفيذ مبادرتهم بشأن تخفيض قواهما النووية غير الاستراتيجية بالكامل وعلى أساس طوعي حسبما أُعلن في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، وعلى تقديم البيانات بشأن حالة تنفيذ هذه المبادرات.

هاء - المساعدة في جعل دول الاتحاد السوفييتي السابق منطقة لا نووية

٢٣ - أعلنت اليابان في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ رغبتها في تقديم مساهمة تزيد قليلاً على ٢٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية للشاركة العالمية لمجموعة الثمانية، تخصص ١٠٠ مليون دولار منها لبرنامج التخلص من فائض البلوتونيوم الروسي القابل للاستخدام في صنع الأسلحة النووية، ويخصص الباقي لمشاريع أخرى مثل تفكيك الغواصات النووية.

تفكيك الغواصات النووية

٢٤ - قدّمت اليابان بالفعل مساعدة للاتحاد الروسي وذلك بإمداده بمرفق عائِم لمعالجة النفايات المشعة السائلة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بدأت اليابان والاتحاد الروسي أول مشروع لتفكيك الغواصات النووية التي أُخرجت من الخدمة (من فئة فيكتور الثالث)، واستكمل هذا المشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي الوقت الحالي يُراد تفكيك

خمس غواصات نووية أخرى على التوالي أُخرجت من الخدمة (تخضع إحداها بالفعل لعملية التفكيك). وفيما يتعلق بتفكيك الغواصات النووية، قررت اليابان في عام ٢٠٠٦ التعاون في بناء منشأة تخزين ساحلية لتقسيم المفاعل بخلج رازفوينيك.

المركز الدولي للعلم والتكنولوجيا

٢٥ - وقّعت اليابان عام ١٩٩٢ اتفاق إنشاء المركز الدولي للعلم والتكنولوجيا، وما برحت تدعم المشروع بنشاط منذ افتتاح المكتب الرئيسي للمركز في موسكو في آذار/مارس ١٩٩٤.

تقديم المساعدة من أجل نزع السلاح النووي في دول الاتحاد السوفياتي السابق، خلاف الاتحاد الروسي

٢٦ - بالنسبة لدول الاتحاد السوفياتي السابق خلاف الاتحاد الروسي، نفّذت اليابان عددا من المشاريع، مثل تقديم المساعدة على إنشاء نظام حكومي لحصر المواد النووية والتحكم فيها في أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروس، إضافة إلى المساعدة الطبية للعمال المشاركين في نزع الأسلحة النووية في أوكرانيا وكازاخستان.

واو - تقديم التقارير

٢٧ - يعدّ تقديم جميع الدول الأطراف تقارير منتظمة عن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إحدى خطوات نزع السلاح العملية الـ ١٣ المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، ووسيلة فعالة لتيسير تنفيذ تدابير محددة لنزع السلاح. وتشجع اليابان جميع الدول الأطراف، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على تقديم تقارير مفصلة بقدر الإمكان عن ما تبذله من جهود حيال نزع السلاح النووي.

زاي - الاتفاق بين الولايات المتحدة والهند على التعاون النووي المدني

٢٨ - تدرك اليابان الأهمية الاستراتيجية للهند، وتتفهم، واطعة الاحترار العالمي في الاعتبار، حاجة الهند لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة باستخدام الطاقة النووية. ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالتعاون النووي المدني الدولي مع الهند، وهي ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار، فإن اليابان تحتاج للنظر في موقفها بعناية أثناء تفحصها للعوامل المختلفة، بما في ذلك آثار هذا التعاون على النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وبناء على

وجهات النظر هذه، ستواصل حكومة اليابان المشاركة بفعالية في المناقشات بشأن هذا الموضوع في المحافل الدولية.

ثالثا - عدم الانتشار

ألف - تعزيز الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٢٩ - يشكّل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعامة أساسية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وتعلّق اليابان أهمية كبيرة على تعزيز فعالية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق تعزيز سلطات الوكالة وقدراتها إلى الحد الأقصى.

٣٠ - ويمكن للبروتوكول الإضافي عند تنفيذه كاملا، إضافة إلى اتفاقات الضمانات الشاملة الخاصة بالدول، أن يزوّد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقدرة معززة على التحقق لضمان عدم وجود مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها. ويشير قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي اتخذ بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (GC(50)/RES/14) إلى أن البروتوكولات الإضافية هي من العناصر الضرورية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعتقد اليابان أن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينبغي أن تشكّل إذا ما عززت بالامتثال الشامل للبروتوكولات الإضافية، معايير ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حسبما هو مطلوب في الفقرة ١ من المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣١ - وتهيب اليابان بجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لم ترم بروتوكولات إضافية حتى الآن، أن تفعل ذلك دون تأخير. ومن جانبها فإن اليابان ما انفكت تقوم على نحو نشط بمبادرات بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومع البلدان ذات الرأي المماثل، من أجل إضفاء الصبغة العالمية على البروتوكول الإضافي. وتشمل جهود اليابان الحثيثة الموجهة نحو هذه الغاية المساهمة منذ عام ٢٠٠٣ بالموارد المالية والبشرية في مجموعة من الحلقات الدراسية التي عقدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاستضافة السنوية للمحادثات الآسيوية الرفيعة المستوى بشأن عدم الانتشار.

٣٢ - وقد نتج عن هذه الجهود، إضافة إلى الجهود التي بذلتها الدول الأخرى وأمانة المنظمة الدولية للطاقة الذرية، إدراك مشترك بشأن أهمية البروتوكول الإضافي والزيادة المضطردة في عدد الدول التي وقعت و/أو أبرمت بروتوكولا إضافيا في السنوات الأخيرة. واليابان مستفيدة من سبع سنوات من الخبرة في تنفيذ بروتوكولها الإضافي، على استعداد

لمساعدة الجهود التي تبذلها تلك البلدان المصممة على إحراز أقصى قدر من الشفافية فيما يتعلق بأنشطتها النووية.

٣٣ - علاوة على ذلك، يعدُّ تعزيز نظام عدم الانتشار مسألة ينبغي أن تضم أيضا الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونظرا للأهمية الملحة لتعزيز عدم الانتشار، تدعو اليابان الدول غير الأطراف إلى إبرام اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية.

تحسين كفاءة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٣٤ - ترحّب اليابان بتطبيق ضمانات متكاملة على تلك الدول الأطراف التي أكملت سجل متابعة جيد في مجال تنفيذ الضمانات على أساس كل من اتفاقات الضمان الشاملة والبروتوكولات الإضافية. وتأمل اليابان في أن يبدأ تطبيق الضمانات المتكاملة في أكبر عدد ممكن من البلدان، مما يؤدي إلى خفض كبير في التكاليف والأعباء لكل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول المعنية.

٣٥ - وتشجع اليابان أمانة الوكالة الدولية للطاقة على مواصلة دراسة المدى الذي يمكن أن يؤدي إليه تنفيذ الضمانات المتكاملة في دولة ما إلى تخفيض مقابل في المستوى الحالي للجهود التحقق في تلك الدولة، إضافة إلى خفض في التكاليف المرتبطة بمثل هذه الجهود.

٣٦ - وتذكر اليابان جميع الدول الأطراف بأن الفوائد المكتسبة من تطبيق الضمانات المتكاملة لدولة ما لا تشمل فقط خفضا في التكاليف المرتبطة بتلك الضمانات، ولكنها تشمل أيضا التأكيد الأوضح للطبيعة السلمية للأنشطة النووية لهذه الدولة.

باء - ضوابط التصدير

٣٧ - إن دور ضوابط التصدير، حسبما هو مطلوب في الفقرة ٢ من المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار، دور حاسم في تحقيق عدم الانتشار النووي. وعزز الكشف عن شبكة دكتور خان السرية أهمية مراقبة الصادرات بوصفها مفتاحا لهذا الهدف.

٣٨ - وفي هذا الصدد، فإن النظم المتعددة الجنسيات لمراقبة الصادرات من المواد والمعدات والتكنولوجيا المتعلقة بالبحال النووي، من قبيل، لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية، أدت دورا مهما في ضمان تنفيذ الالتزامات المتعلقة بضوابط التصدير بمقتضى المعاهدة. وتحث اليابان الدول الأطراف التي لم تقم بفعل ذلك حتى الآن أن تضع وتنفذ الأحكام والأنظمة الوطنية المناسبة الفعالة لضوابط التصدير بشأن كل من البنود

النوعية والبنود ذات الاستخدام النووي المزدوج بناء على تفاهات لجنة زانغر (INFCIRC/209/Rev.2)، والمبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية (INFCIRC/254/Rev.8/Part 1 و INFCIRC/254/Rev.6/Part 2). وفيما يتصل بذلك، تلاحظ اليابان أن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي اعتمد في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يطلب إلى جميع الدول وضع وتطوير ومراجعة وصون ضوابط وطنية مناسبة وفعالة للتحكم في الصادرات.

٣٩ - وحسبما دُعي إليه في المؤتمرات الاستعراضية السابقة لمعاهدة عدم الانتشار، فإن لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية تشتركان بنشاط في أنشطة الدعوة لمساعدة الدول الأطراف على تفهّم أفضل لأنشطة لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية وأيضاً لمساعدتها في وضع قوانينها وأنظمتها المحلية للتحكم في صادراتها. وتعتقد اليابان أن هذه الأنظمة المتعددة البلدان للتحكم في الصادرات يمكن أن تؤدي دوراً أكثر حسماً في مساعدة الدول الأطراف في وضع وتنفيذ أنظمة وقوانين وطنية مناسبة وفعالة فيما يتعلق بالتحكم في الصادرات حسبما هو مطلوب في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٤٠ - واليابان، كبلد رائد في مجال التحكم في الصادرات، تروّج لزيادة الوعي بشأن أهمية نظام فعال وكفؤ للتحكم في الصادرات في آسيا وتقوية أنظمة التحكم في الصادرات القائمة حالياً في المنطقة، وذلك عن طريق إرسال الخبراء، وتوفير المساعدة في شكل هبة، وعقد الحلقات الدراسية. وفي عام ٢٠٠٧، عقدت اليابان بنجاح الحلقة الدراسية الرابعة عشرة المعنية بالتحكم في الصادرات الآسيوية، والتي شارك فيها ٢٥ بلداً وإقليماً، وهو العدد الأكبر في تاريخها الممتد لأربع عشر سنة.

ضوابط خاصة بشأن نقل المواد والمرافق والمعدات والتكنولوجيا الحساسة

٤١ - تدرك اليابان على وجه الخصوص ضرورة الأخذ بتدابير إضافية تضع ضوابط خاصة على نقل المواد والمرافق والمعدات والتكنولوجيا الحساسة التي يمكن أن تستخدم في تطوير أسلحة نووية، مثل تلك المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، وتحث اليابان جميع الدول الأطراف على تطبيق القيود والتزام الحذر بشأن عمليات النقل هذه. وفي هذا الصدد تشاطر اليابان الحكومات المشاركة في مجموعة موردي المواد النووية الجهود الجارية التي تتركسها هذه الحكومات لتحديث المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية. وتأمل اليابان أن يتم تعديل المبادئ التوجيهية بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول معايير واقعية فيما يتعلق بالضوابط الخاصة لعمليات النقل هذه.

البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية شرط مسبق للتوريد

٤٢ - فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة في الفقرة ٢ من المادة الثالثة من المعاهدة، تحت اليابان الدول الأطراف على إعادة تأكيد الفقرة ١٢ من المقرر ٢ (مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح)، الذي اتخذته في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، والتي اتفقت فيها الدول الأطراف على أن ترتيبات توريدات الأسلحة النووية الجديدة إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية تطلب، كشرط مسبق ضروري، قبول الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحت اليابان أيضا الدول الأطراف على الموافقة على أن ترتيبات توريد المواد النووية الجديدة من جميع البنود الواردة في القائمة الموجبة للتطبيق الواردة في تفاهات لجنة زانغر، والمبادئ التوجيهية للجزء الأول من مجموعة موردي المواد النووية، تطلب، كشرط مسبق ضروري، إبرام بروتوكولات إضافية. وفي هذا الصدد ترحب اليابان بالجهود المتواصلة المكرسة من قبل الحكومات المشاركة في نظم ضوابط التصدير المتعددة الجنسيات ذات الصلة من أجل تحديث تفاهات لجنة زانغر والمبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية.

وسائل إيصال الأسلحة النووية

٤٣ - وإذ نذكر بأن ديباجة المعاهدة تشير إلى وجوب إزالة الأسلحة النووية ووسائل إيصالها من الترسانات الوطنية، فإن مسألة انتشار الأسلحة النووية يجب أن تعالج بالاقتران مع مسألة انتشار وسائل إيصالها.

٤٤ - وفي هذا الصدد، أدى نظام مراقبة الصادرات المتعدد الجنسيات، والخاص بوسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل، والمواد والمعدات والتكنولوجيا ذات الصلة، مثل نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، دورا هاما في احتواء خطر انتشار وسائل الإيصال هذه. وتواصل اليابان، كعضو في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، الحفاظ على ضوابط صارمة على التصدير لمنع انتشار وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل، والمواد والمعدات والتكنولوجيا ذات الصلة.

٤٥ - إضافة إلى ذلك شاركت اليابان إلى حد بعيد وساهمت في صياغة مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية. وتعرب اليابان عن تقديرها العميق للبدء بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في أعمال مدونة السلوك ولاتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ قراراً بشأنها، أيدته أغلبية ساحقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ دعت اليابان مراقبين دوليين من الدول الموقعة على مدونة لاهاي لقواعد السلوك إلى مركز فضائي باليابان كجزء من جهودها لتشجيع تدابير بناء الثقة. وإضافة إلى ذلك،

تواصل اليابان جهودها لإضفاء الصبغة العالمية على مدونة لاهاي لقواعد السلوك عن طريق تشجيع الحوار مع الدول غير المشاركة فيها، لا سيما بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

٤٦ - إن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يكتسي أهمية حيث إنه يوفر للمجتمع الدولي أساسا للاستجابة للتهديدات المتنامية التي تطرحها الجهات من غير الدول التي قد تعمل على اقتناء أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها أو تطويرها أو الاتجار بها أو استخدامها. وقد اضطلعت اليابان بدور ريادي في كفالة التنفيذ الفعال للقرار في المجتمع الدولي من خلال بذل جهود عدة منها المساهمة في أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠، والمشاركة في مختلف الحلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات فيما يتصل بتنفيذ هذا القرار.

جيم - تدابير مكافحة الإرهاب الدولي

٤٧ - منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، جدد المجتمع الدولي وعيه بالخطر الحقيقي المصطل فوق الرؤوس، لحصول الإرهابيين على أسلحة ومواد نووية. ومنعاً للإرهاب الذي يشمل استعمال أسلحة أو مواد نووية، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأن يبذل جهوداً فردية وجماعية في ما يتعلق بتبادل المعلومات ومراقبة الحدود والحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية. وفي هذا الصدد، تحض اليابان كافة الدول على أن تصبح أطرافاً متى كان ذلك ممكناً في الصكين العالميين لمكافحة الإرهاب النووي، وهما الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي والتعديل المدخل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وقدمت اليابان، من جانبها، الاتفاقية الأولى إلى البرلمان في دورته الحالية بغرض الموافقة عليها.

٤٨ - وللوكالة الدولية للطاقة الذرية دور أساسي تؤديه في هذا المجال. فلديها برامج هامة للأمن النووي تمول عبر صندوق الأمن النووي، يُدعم من خلال تبرعات الدول الأعضاء. وهي أيضاً بمثابة جهة وصل لتنسيق مختلف الجهود الدولية المبذولة لتعزيز الأمن النووي في كافة أنحاء العالم. ولذلك ساهمت اليابان في صندوق الأمن النووي، بما في ذلك المساهمة التي قدمتها خلال هذه السنة التي تبلغ قرابة ١٥٠.٠٠٠ دولار، لدعم الحلقات الدراسية الإقليمية ومساعدة الدول مثل كازاخستان في النهوض بقدراتها في مجال الأمن النووي، إضافة إلى جهود التعاون الثنائية التي بذلتها في هذا المجال. ونظراً لتزايد أهمية الإدارة السليمة والمأمونة للمصادر المشعة، فإن اليابان تؤيد مدونة قواعد السلوك المعنية بسلامة وأمن المصادر المشعة

التي صدرت عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي المدونة التي اعتمدت في المؤتمر العام للوكالة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كما تؤيد التوجيهات المتعلقة باستيراد المواد المشعة وتصديرها، التي أقرها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٤. وتدعو اليابان البلدان الأخرى إلى دعم التدابير الضرورية واتخاذها لتنفيذ هذه التدابير.

٤٩ - وترحب اليابان بالشروع في تنفيذ المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي اشترك في اقتراحها الرئيس بوش، رئيس الولايات المتحدة، والرئيس بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، أثناء انعقاد مؤتمر قمة مجموعة الثمانية لعام ٢٠٠٦. وتعتبر اليابان هذه المبادرة وسيلة هامة لتعزيز الأمن النووي على نطاق العالم وستستمر في مشاركتها الإيجابية في الأنشطة التي من المقرر الاضطلاع بها من خلال هذه المبادرة.

٥٠ - واليابان على يقين بأن البروتوكول الإضافي يمكن أن يقوم بدور هام في الحيلولة دون وقوع المواد الحساسة في أيدي الإرهابيين حيث يمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تلقي معلومات إضافية عن تصدير واستيراد المواد الخام النووية والمواد والمعدات غير النووية التي لا يغطيها اتفاق الضمانات الشامل. ومن ثم ينبغي تشجيع إبرام بروتوكولات إضافية من منظور مكافحة الإرهاب أيضا.

رابعا - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٥١ - عملا بالمواد الأولى والثانية والثالثة من معاهدة عدم الانتشار، تتمتع جميع الدول الأطراف في المعاهدة دون تمييز بالحق غير القابل للتصرف في إجراء بحوث لتسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها.

٥٢ - واليابان ملتزمة تماما باحترام هذا الحق ما دام الغرض من هذا التطوير سلميا على سبيل الحصر.

٥٣ - وما فتئت اليابان، باعتبارها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تضطلع بأنشطة نووية للأغراض السلمية، وتحظى بثقة المجتمع الدولي. وهي تمثل امتثالا تاما لاتفاقها الخاص بالضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكوله الإضافي، وكفلت شفافية عالية لأنشطتها النووية، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بالبلوتونيوم، بغية زيادة الثقة الدولية بها.

٥٤ - ويعد استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية أمرا حيويا، لا لتأمين إمداد مستقر من الطاقة فحسب ولكن لمنع الاحترار العالمي أيضا. وتواصل اليابان بحث وتطوير نظم نووية مبتكرة أكثر أمنا وأكثر كفاءة، وأكثر مقاومة للتحويل والانتشار، ومن شأنها

كذلك أن تؤدي إلى توسيع نطاق استعمال الطاقة النووية ليشمل مجالات جديدة من قبيل إنتاج الهيدروجين.

٥٥ - وتعتبر اليابان أيضا الأولوية العليا لسلامة أنشطتها ومرافقها النووية. وفي هذا الصدد، ترى اليابان أن لاتفاقية السلامة النووية والاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك و سلامة تصريف النفايات المشعة أهمية عظيمة، كما أنها تحض البلدان التي لم تبرم بعد هاتين الاتفاقيتين على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وتود اليابان أن تنوه بأن الاجتماع الاستعراضي الأول المتعلق بالاتفاقية المشتركة، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في فيينا، قد أسهم في تعزيز سلامة تصريف الوقود المستهلك والنفايات المشعة على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، فإن الاجتماع الاستعراضي الثالث الذي عقد عملا باتفاقية السلامة النووية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ كان له دور هام في تعزيز السلامة النووية على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، تسلم اليابان بالدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز "ثقافة السلامة" على الصعيد العالمي، آخذة بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية للسلامة والتدريب، وستواصل تقديم إسهامات إلى أنشطة الوكالة. وفي هذا الصدد، أسهمت اليابان إسهاما عظيما في جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من قبيل شبكة السلامة النووية لآسيا، المبدولة لتحسين السلامة النووية في المنطقة الآسيوية.

٥٦ - ويعد التعاون التقني الدولي في مجال الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية أحد الأركان الثلاثة التي تركز عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويضطلع بدور رئيسي في بلوغ أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعليه، ستواصل اليابان تقديم إسهامات إيجابية بغية تشجيع التعاون التقني في هذا المجال. ذلك أن اليابان كانت مساهما رئيسيا في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وقد سددت، منذ عام ١٩٥٩، حصتها كاملة في هذا الصندوق. وتحث اليابان الدول الأعضاء في الوكالة، من باب تقاسم المسؤولية، على دفع حصصها، كاملة وفي الموعد المطلوب، في أهداف الصندوق. وتؤمن اليابان إيمانا راسخا بضرورة أن تقوم الدول الأعضاء في الوكالة الدولية وأمانتها ببذل الجهود لكفالة التنفيذ الفعال لبرنامج التعاون التقني، في ظل إدارة كفؤة تقوم بها أمانة الوكالة. وستواصل اليابان المشاركة بفعالية في التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال برامج متعددة، بما فيها اتفاق التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ وكذلك منتدى التعاون النووي في آسيا. وحيث إن اليابان ترى أن الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية ينبغي أن يسهم في تعزيز رفاهية البشرية وسعادتها، فإنها تولي أولوية عالية للتعاون التقني في المجالات التي يتزايد فيها الطلب، مثل الصحة البشرية. وفي ظل اتفاقية آسيا والمحيط الهادئ، تضطلع اليابان بدور رائد في علاج السرطان باستخدام تقنيات الطب

الإشعاعي. وساهمت اليابان أيضا بما يناهز ٣٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في مبادرة تتصل بالسرطان بقيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي برنامج العمل لعلاج السرطان، فعملت من ثم على تحسين القدرة على رعاية المصابين بالسرطان في البلدان النامية.

٥٧ - وتقدر اليابان الدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا في مجال توليد الطاقة الكهربائية فحسب، ولكن في ميدان الصحة والزراعة والأغذية والمرافق الصحية والموارد المائية. وستواصل اليابان تقديم مساهمات إلى أنشطة الوكالة في هذه الميادين، على أمل أن تعمل هذه الأنشطة على الوصول إلى فهم أفضل لدى الجماهير لاستخدام العلوم والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية.

٥٨ - وبالنظر إلى الطبيعة الدولية للأنشطة النووية، بما في ذلك في مجال توليد الطاقة الكهربائية والصحة البشرية، فإن نقل المواد المشعة، الذي ما انفك عدد من البلدان يضطلع به، يُعد عنصرا أساسيا في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. لذا فإن ضمان سلامة نقل المواد المشعة مسألة هامة لجميع البلدان التي تؤيد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. هذا ويتم نقل المواد المشعة استنادا إلى الحق في الملاحة المقرر في القانون الدولي، مع اتخاذ أشد التدابير الوقائية حرصا. بما يكفل السلامة وفقا للمعايير الدولية والمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمات دولية ذات مصداقية، مثل المنظمة البحرية الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. فضلا عن ذلك، أتيحت وستتاح أيضا، المعلومات ذات الصلة عن نقل المواد المشعة طوعية إلى الدول المعنية على أوسع نطاق ممكن على أساس الاعتبار الواجب لسلامة هذا النقل وأمنه وسلاسته.

٥٩ - وينبغي التأكيد مجددا على الحقوق والحريات في مجال الملاحة البحرية والجوية، وفق ما هو منصوص عليه في القانون الدولي وحسب ما هو مذكور في الصكوك الدولية ذات الصلة. وتود اليابان أن تبين أن أنظمتها الحالية توفر أساسا صالحا لعملية رقابية فعالة وتقدم سجل سلامة ممتازا تاريخيا وأن ذلك السجل يمكن الحفاظ عليه على أحسن وجه بمواصلة الجهود المبذولة للارتقاء بالممارسات التنظيمية والتنفيذية وكفالة الامتثال التام للمعايير ذات الصلة والتنفيذ الدقيق للمبادئ التوجيهية، بما في ذلك القواعد التنظيمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بسلامة نقل المواد المشعة. وحصلت اليابان من بعثة دائرة تقييم سلامة النقل إلى اليابان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ على تقييم صحيح مفاده أن نظم النقل تنفذ وفقا لشروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيد اليابان خطة العمل الدولية لنقل المواد المشعة التي أقرها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس ٢٠٠٤،

استناداً إلى نتائج المؤتمر الدولي المعني بسلامة نقل المواد المشعة الذي عقد في فيينا في تموز/يوليه ٢٠٠٣.

ضمان إمدادات الوقود النووي

٦٠ - أعيد النظر في السنوات الأخيرة في الدور الذي تضطلع به الطاقة النووية في ضوء تزايد الطلب على الطاقة والاحتراز العالمي. ومن جهة أخرى، فإن النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية بحاجة إلى أن يعزز على وجه الاستعجال كما يتبين من القضايا النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران.

٦١ - وفي ضوء هذه التطورات، قدمت عدة مقترحات لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن تشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتشمل هذه الأغراض النهج النووية المتعددة الأطراف المقترحة من جانب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والمبادرة الروسية بشأن المراكز الدولية المعنية بتوفير خدمات دورة الوقود النووي؛ ومبادرة الدول الست المقترحة من جانب الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة (آلية متعددة الأطراف من أجل الحصول بشكل موثوق على الوقود النووي)؛ والشراكة العالمية للطاقة النووية.

٦٢ - وتتمثل أهداف تلك المبادرات فيما يلي: (١) وضع آلية دعم من شأنها أن تحل مشاكل إمدادات الوقود النووي التي قد تطرأ في المستقبل، (٢) وضع آلية من قبيل الإطار الدولي لإدارة المرافق المتصلة بدورة الوقود النووي وضمان إمدادات الوقود النووي، (٣) تطوير تكنولوجيات تكون فيها دورة الوقود النووي مقاومة للانتشار.

٦٣ - وأثناء المناسبة الخاصة في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اقترحت اليابان "نظاماً للترتيبات الاحتياطية تابعا للوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان إمدادات الوقود النووي" بغرض تكميل مبادرة الدول الست السالفة الذكر المعنية بالحصول بشكل موثوق على الوقود النووي.

٦٤ - ولا يقتصر نظام الترتيبات الاحتياطية على تخصيب اليورانيوم فحسب، بل يتجاوزه ليغطي كافة أطوار المرحلة الأولية في دورة الوقود النووي، مثل إمدادات خام اليورانيوم، والتحويل وصنع الوقود، ومخزون واحتياطي اليورانيوم، كي تصبح عدة بلدان قادرة على المشاركة في ظل شروط معينة وتقديم إسهامات. كما سيساعد على الحيلولة دون عجز السوق ومعالجته.

٦٥ - ويتوقع أن تفحص الوكالة الدولية للطاقة الذرية العديد من النقاط الرئيسية بغرض طرحها في المناقشات المقبلة. وباعتبار اليابان بلدا رائدا في مجال تشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من قبل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وباعتبارها بلدا نموذجيا يشجع كل من عدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فإنها ستواصل المشاركة والمساهمة على نحو بناء في المناقشات الدولية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المتدييات.

٦٦ - وترحب اليابان بالشراكة العالمية للطاقة النووية بوصفها مبادرة تؤدي إلى توسيع نطاق استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية عبر العالم على نحو آمن ومأمون، مع الحد من خطر انتشار الأسلحة النووية. وتقدمت الكيانات اليابانية بمقتراح واقعي فيما يتصل بتصميم مركز المعالجة الموحدة للوقود ومفاعل الموقد المتطور المقرر تشييده في إطار الشراكة العالمية للطاقة النووية. وستواصل اليابان إسهامها في تحقيق هذه المبادرة وفي إنجاحها.

خامسا - عالمية الشمول والامتنال

ألف - عالمية الشمول

٦٧ - ترحب اليابان بانضمام الجبل الأسود إلى معاهدة عدم الانتشار في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد حققت المعاهدة شمولا يكاد يكون عالميا. واليابان دائبة على حث جميع الدول التي ليست طرفا في المعاهدة بعد - إسرائيل وباكستان والهند على وجه التحديد - على الانضمام إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية فورا ودون شروط، وعلى إنفاذ متطلباتها من اتفاقات الضمانات الشاملة وبرتوكولاتها الإضافية. وينبغي أيضا حث الدول التي ليست طرفا في المعاهدة على الامتناع عن القيام بأعمال من شأنها أن تنسف هدف المعاهدة والقصد منها، وعلى اتخاذ خطوات عملية لدعم المعاهدة، ريثما يتم انضمامها إليها كدول غير حائزة لأسلحة نووية.

باء - الامتنال

٦٨ - تعد المعاهدة منذ دخولها حيز النفاذ في عام ١٩٧٠ حجر زاوية للسلم والأمن الدوليين. ويتعين على الدول الأطراف أن تفي على أكمل وجه بما عليها من التزامات بموجبها.

٦٩ - ونشهد الآن تحديات مؤسفة للغاية يواجهها نظام منع الانتشار النووي الذي تقع المعاهدة في صميمه: فائنتان من الدول الأطراف، هما تحديدا إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اللتان حدّدتهما قرارات صادرة بشأن كل منهما عن مجلس محافظي الوكالة

الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كدولتين غير ممثلتين لاتفاقات الضمان المبرمة مع الوكالة، لا تزالا بعيدتين كل البعد عن العودة إلى الامتثال. بل أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أطلقت صواريخ وأعلنت عن تجربة نووية، في حين تواصل إيران الاضطلاع بأنشطتها النووية دون أن تكسب ثقة المجتمع الدولي.

٧٠ - ومع أن المعاهدة ذاتها لا تحتوي على آلية لتصحيح الأوضاع، فإن التحديات المذكورة أعلاه قد أثارت رد فعل موحد غير مسبوق في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي هو الجهة التي تتولى المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وهو ما تجسّد في اتخاذه القرارات ١٦٩٥ (٢٠٠٦) و ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

٧١ - وترحب اليابان بهذه التحليلات لإرادة المجتمع الدولي الموحدة، فمن الواضح أنها تسهم في تعزيز فعالية نظام المعاهدة. ومن الضروري إذن أن تترجم كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إرادة المجتمع الدولي المعرب عنها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة إلى واقع ملموس. واليابان دائبة على تنفيذ هذه القرارات، وتدعو جميع الدول لتحذو حذوها دون إبطاء.

٧٢ - وفي هذا السياق ترحب اليابان بالتعديلات التي اتفق في الاجتماع العام لمجموعة موردي المواد النووية لعام ٢٠٠٥ على إدخالها على المبادئ التوجيهية للمجموعة فيما يتصل بنقل المواد المدرجة في قائمة المواد الموجبة للتطبيق في حالات خرق الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار النووي وضماناته.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٧٣ - تُعرب اليابان عن بالغ قلقها إزاء البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فإعلان ذلك البلد عن إجراءات تجربة نووية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، مقترنا بتكوينه مخزونا متراكما من الأسلحة التيسارية التي قد تكون قادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل، يجعل من برامجه النووية تهديدا مباشرا لأمن اليابان الوطني ويمثل خطرا على السلم والاستقرار في المنطقة وخارجها. وتُعرب اليابان أيضا عن بالغ أسفها لقرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي اتخذته عام ٢٠٠٣ بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي لا يزال يمثل تحديا خطيرا لنظام عدم الانتشار العالمي. إن تطوير أسلحة نووية أو اقتناءها أو حيازتها أو تجربتها أو نقلها من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر لا يمكن التسامح فيه على الإطلاق.

٧٤ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦)، تحث اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي فوراً عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية الحالية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، والامتثال تماماً للالتزامات المنطبقة على الدول الأطراف بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأحكام وشروط اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتزويد الوكالة بتدابير شفافية تتجاوز هذه المتطلبات، بما فيها الوصول إلى الأفراد والوثائق والمعدات والمرافق حسب الحاجة وحسبما تراه الوكالة ضرورياً. وتحث اليابان أيضاً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن سائر ما لديها من أسلحة الدمار الشامل وبرنامج القذائف التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦).

٧٥ - وتشدد اليابان على وجوب أن تبقى شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية وأن يتعزز في الوقت ذاته سلم المنطقة وأمنها واستقرارها وثُلَّي المصالح والاهتمامات المشروعة للأطراف ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تود اليابان التأكيد على أن قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) قد نص على مجموعة واسعة النطاق من الالتزامات والمتطلبات الجديدة التي تفرض على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من القيام في المستقبل بأي من أنشطة الانتشار النووي. وتشجع اليابان المجتمع الدولي على تنفيذ القرار تنفيذاً كاملاً لحمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خطوات عملية نحو نزع السلاح النووي.

٧٦ - وتؤكد اليابان على أهمية حل هذه المسألة سلمياً بالوسائل الدبلوماسية في إطار المحادثات السداسية الأطراف. فما زالت المحادثات السداسية الأطراف هي الإطار الأكثر ملاءمة والذي ينبغي أن يستغل على أكمل وجه. ومن الأهمية بمكان أن تضطلع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وجه الاستعجال بالتنفيذ الكامل للإجراءات التي اتفقت عليها جميع الأطراف في المحادثات السداسية الأطراف التي جرت في شباط/فبراير ٢٠٠٧، كخطوة أولى نحو تخليها عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة، وهذا ما نص عليه البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

جمهورية إيران الإسلامية

٧٧ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، خلص مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن سوابق إيران العديدة في الإخفاق وخرق الالتزامات التي تفرض عليها الامتثال لما ينطبق عليها من اتفاق ضمانات المعاهدة قد شكلت حالة عدم امتثال لنظام الوكالة الأساسي. وتأسف اليابان لعدم استجابة إيران بعد بالشكل الملائم لعدد من المتطلبات المفروضة عليها في هذا

الصدد بموجب قرارات مجلس الوكالة وقراري مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦). بما في ذلك تعليق الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وأنشطة إعادة المعالجة والمشاريع المتعلقة بالماء الثقيل. وبشكل محدد، فإنه لمن دواعي القلق العميق أن تواصل إيران التوسع في أنشطتها المتعلقة بالتخصيب بتسريع العمل في محطاتها لتخصيب الوقود في ناتانز ضاربة عرض الحائط بنداوات المجتمع الدولي. ورد الفعل هذا من جانب إيران لا يساعدها على استعادة ثقة المجتمع الدولي ولا يساعد الوكالة على إحراز تقدم في التحقيق.

٧٨ - وإزاء هذا الوضع، اتخذ مجلس الأمن في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ بالإجماع القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وتأمل اليابان صادقة أن تلبي إيران جميع المتطلبات المفروضة عليها بموجب قرارات مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن وقرارات مجلس الأمن. وترى اليابان أنه ينبغي حل هذه المسألة سلمياً بالمفاوضات وتحت إيران بشدة على تنفيذ القرارات ذات الصلة والعودة إلى عملية المفاوضات دون مزيد من التأخير.

سادساً - الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار

٧٩ - تتعامل اليابان مع مسألة الانسحاب من المعاهدة بمنتهى الجدية. فلا ينبغي التسامح بإزاء انسحاب دولة ما من المعاهدة بعد أن تطوّر قدراتها على صنع أسلحة نووية تحت ذرائع كاذبة. وانسحاب أي دولة من المعاهدة سيقوض على نحو خطير عالمية شمول المعاهدة وثقة الدول الأطراف في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي المستند إليها.

٨٠ - وتعتقد اليابان أن أفضل طريقة للتعامل مع هذه المسألة هي تثبيط الانسحاب، وذلك بجعله أكثر تكلفة. وتعتقد اليابان أنه ينبغي للدول الأعضاء تحقيقاً لهذا الغرض التأكيد على استمرار مسؤولية الدولة المنسحبة من المعاهدة عن الانتهاكات التي ارتكبتها وهي طرف فيها.

٨١ - وعلاوة على ذلك، لا ينبغي السماح لدولة تنسحب من المعاهدة بالاستفادة عسكرياً من القدرات النووية التي حصلت عليها وهي طرف فيها تحت ذريعة الاستخدام السلمي للطاقة النووية بموجب المادة الرابعة من المعاهدة. وفي هذا الصدد، تعتقد اليابان أيضاً أن على الدول الأطراف أن تحت أي بلد مورّد للمواد والمرافق والمعدات النووية وخلافها على اتخاذ الترتيبات اللازمة كي يسترجع من الطرف المنسحب أي مواد أو مرافق أو معدات نووية أو خلافها نُقلت إليه قبل الانسحاب، أو يبطل مفعولها.

٨٢ - وفي إطار الهيئة الفرعية للجنة الرئيسية الثالثة لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، تناولت الدول الأطراف مسألة الانسحاب وتوصلت إلى توافق في الآراء. وينبغي للدول

الأطراف، على أساس، نتائج المناقشات المفيدة التي دارت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ تعميق المناقشات التي ستدور في إطار عملية الاستعراض هذه ليتم التوصل إلى اتفاق حول تدابير عملية تساعد على تثبيت الانسحاب من المعاهدة في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

سابعا - المناطق الخالية من الأسلحة النووية و ضمانات الأمن السلبية

ألف - المناطق الخالية من الأسلحة النووية

٨٣ - تؤيد اليابان إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية استنادا إلى ترتيبات تتوصل إليها دول المناطق المعنية بكامل حريتها، شريطة أن يسهم إنشاء هذه المناطق في الاستقرار والأمن الإقليميين. وفي هذا الصدد، يثير عدم إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قلقا شديدا. هذا وقد أيدت اليابان، وما فتئت تؤيد بشكل كامل، القرار المتخذ عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط والداعي إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ونظم إيصالها بشكل يمكن التحقق منه بصورة فعلية. وتعتقد اليابان أن من شأن إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أن يعزز مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٨٤ - واليابان ملتزمة التزاما راسخا بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط وهي سبيل رئيسي لتحقيق الاستقرار الإقليمي. ومثل هذا الاستقرار عامل حيوي في تهيئة الظروف المواتية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وستواصل اليابان بذل الجهود الرامية إلى تحقيق التعايش السلمي والرخاء المشترك بين البلدين، إسرائيل وفلسطين، من خلال تشجيع الحوار السياسي وبناء الثقة وتقديم المساعدة للفلسطينيين.

٨٥ - وتعتقد اليابان أن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا الموقعة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ تجسد الجهود التي اضطلعت بها بلدان وسط آسيا لتعزيز السلم والأمن في المنطقة. وستولي اليابان اهتماما بالغاً بما سيجري مستقبلا من مشاورات بين الدول المعنية مباشرة.

باء - ضمانات الأمن السلبية

٨٦ - من المهم أن تُنظر وتُناقش ضمانات الأمن المقدّمة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) وإلى الإعلانات ذات الصلة الصادرة عن الدول الحائزة لأسلحة نووية. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، تؤيد اليابان إشراك مؤتمر نزع السلاح

في المناقشات الفنية التي تتناول الترتيبات الدولية الملائمة التي يُقدّم من خلالها الضمان للدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وترى اليابان بالنسبة لضمانات الأمن السلبية التي تكفل فعالية ما هو قائم بالفعل من مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك العمل على إدخالها حيز النفاذ، أنها تمثل خطوة عملية وواقعية.

ثامنا - تعزيز الحوار مع المجتمع المدني والأجيال المقبلة

٨٧ - من أجل النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار، يغدو لزاما كسب فهم وتأييد الشباب الذين سيقودون الأجيال المقبلة، وكذلك المجتمع المدني برمته.

٨٨ - وتولي اليابان أهمية كبيرة لتقرير الأمين العام المعنون "دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، الذي أعده فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويشدد التقرير على أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار للأجيال المقبلة ويضم توصيات عملية بشأن تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وبشأن التدريب في هذا المجال. هذا وما انفكت اليابان تبذل جهودا عديدة للإسهام في تنفيذ هذه التوصيات، مثل دعوة المثقفين في مجال نزع السلاح من الخارج. وأثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بنزع السلاح الذي عُقد في أوساكا في آب/أغسطس ٢٠٠٣ وفي سابورو في تموز/يوليه ٢٠٠٤، اشتركت اليابان مع الأمم المتحدة في رعاية "منتدى المواطنين المعني بالتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

٨٩ - وفي هذا الصدد، قامت اليابان، على مدى الأعوام العشرين الماضية، بدعوة أكثر من ٦٢٠ مشاركا في برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بنزع السلاح إلى زيارة هيروشيما وناغازاكي، وأتاحت بذلك لهؤلاء الشباب، الذين سيكونون مسؤولين عن دبلوماسية نزع السلاح في المستقبل، الفرصة لتبين الدمار المفجع والنتائج طويلة الأجل التي سببتهما القنبلتان الذريتان. وتعترم اليابان مواصلة الاضطلاع بمثل هذه الجهود.

٩٠ - ويعتبر عقد مؤتمر إقليمي لترع السلاح أداة فعالة أيضا لتعزيز الوعي بمسألة نزع السلاح في المناطق المعنية. وفي كل عام، تدعم اليابان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمسائل نزع السلاح الذي يُعقد في مدينة يابانية محلية، فتتيح بذلك فرصة قيمة لخبراء نزع السلاح المتميزين، لا من منطقة آسيا والمحيط الهادي فحسب، ولكن أيضا من كل أرجاء العالم، للمشاركة في مناقشات مفيدة.

٩١ - وتعلق اليابان أهمية على الدور البناء الذي يضطلع به المجتمع المدني في تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ونظرا لأهمية الحوار مع المنظمات غير الحكومية، فإن اليابان تُعرب عن تقديرها لعقد جلسة للمنظمات غير الحكومية أثناء انعقاد اللجنة التحضيرية هذه، استنادا إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه أثناء مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.
